

ويراد بالسؤال استيضاح أمر من أمور الدولة، ومن حق أعضاء البرلمان توجي بالأعمال ذات الصلة بالجانب المالي. ويعتبر السؤال آلية رقابية من طبيعة سياسية، تكون أثناء إصدار القرار المالية (رقابة متزامنة)، وقد تكون بعد صدور هذا القرار ويمكن في بعض الحالات رغم ندرتها أن تكون قبل إصدار التصرف سؤالا لأحد الوزراء وإنما ينبغي من وراء ذلك معرفة وعضو البرلمان عندما يوج حقيقة تصرف من التصرفات المالية التي قام بها الوزير أو الوزارة، موضوع السؤال دائرة العضو والوزير المسؤول، فلا يحق لشخص ثالث التدخل فيه. ه. الأسئلة، 12 المادة من الدستور الجزائري إجراءات توجي يمكن أعضاء البرلمان أن يوجهوا أي سؤال شفوي أو كتابي إلى أي عضو في الحكومة